سياسة الإبلاغ عن المخالفات وحماية مقدمي البلاغات

لجمعية الدعوة والتعليم باللغات الإفريقية

٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

تهدف هذه السياسة إلى تشجيع الإبلاغ عن أي مخالفات أو ممارسات غير نظامية داخل الجمعية، وتعزيز بيئة عمل تتسم بالنزاهة والشفافية، مع توفير الحماية الكاملة لمقدمي البلاغات.

أهداف السياسة:

- تعزيز الالتزام بالأنظمة واللوائح
- الكشف المبكر عن المخالفات
- حماية مقدمي البلاغات من أي أذى أو انتقام
- دعم مبادئ النزاهة والشفافية

نطاق التطبيق:

تطبق هذه السياسة على جميع منسوبي الجمعية، بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والموظفين، والمتطوعين، وكذلك أي أطراف ذات علاقة.

تعريف المخالفات:

يقصد بالمخالفات كل سلوك أو تصرف يخالف الأنظمة أو اللوائح أو السياسات المعتمدة، أو يتضمن فسادًا ماليًا أو إداريًا أو إساءة استخدام السلطة.

حـــــق الإبلاغ:

يحق لأي شخص الإبلاغ عن المخالفات دون الخوف من التعرض لأي ضرر، وتلتزم الجمعية بتوفير قنوات آمنة وسرية لتلقي البلاغات.

قنوات الإبلاغ:

تشمل قنوات الإبلاغ - على سبيل المثال - ما يلي:

- البريد الإلكتروني الرسمي
- النماذج الإلكترونية
- الاتصال المباشر بالإدارة المختصة
- أي وسائل أخرى تعتمدها الجمعية

متطلبات البلاغ:

يجب أن يتضمن البلاغ - قدر الإمكان - المعلومات التالية:

- وصف واضح للمخالفة
- تحديد الأشخاص المعنيين
- الأدلة أو المؤشرات الداعمة
- تاريخ وقوع المخالفة

التزامات الجمعية:

تلتزم الجمعية بما يلي:

- التعامل مع البلاغات بجدية وحيادية
- الحفاظ على سرية هوية مقدم البلاغ
- عدم اتخاذ أي إجراء انتقامي ضده
- التحقيق في البلاغات واتخاذ الإجراءات المناسبة

حماية مقدمي البلاغات:

تلتزم الجمعية بحماية مقدمي البلاغات من أي شكل من أشكال الضرر، مثل:

- الفصل من العمل
- التهديد أو المضايقة
- التمييز أو الإساءة

البلاغات الكيدية:

في حال ثبت أن البلاغ كيدي أو غير صحيح بقصد الإضرار، يتم اتخاذ الإجراءات النظامية بحق مقدم البلاغ.

الجهة المختصة:

تتولى الجهة المختصة داخل الجمعية:

- استلام البلاغات
- دراستها والتحقق منها
- إجراء التحقيقات اللازمة
- رفع التوصيات واتخاذ الإجراءات المناسبة

التوثيق والتحسين:

تلتزم الجمعية بتوثيق جميع البلاغات والإجراءات المتخذة بشأنها، واستخدام النتائج في تحسين بيئة العمل ومنع تكرار المخالفات.

التوعية والتدريب:

تعمل الجمعية على نشر الوعي بهذه السياسة بين منسوبيها، وتدريبهم على أهمية الإبلاغ عن المخالفات وآليات القيام بذلك.

المراجعة والاعتماد:

تخضع هذه السياسة للمراجعة والتحديث بشكل دوري، ويتم اعتمادها من الجهة المختصة، ويُعمل بها من تاريخ اعتمادها.